الأمم المتحدة

A/55/PV.109

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١٠٩**
الأربعاء، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والخمسين وتنظيم الأعمال: طلب إعادة فتح باب النظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال

مشروع القرار (A/55/L.90)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما جاء في حاشية الوثيقة A/55/L.90، ولكي تتمكن الجمعية العامة من النظر في مشروع القرار المتضمن في الوثيقة، يتعين إعادة فتح باب النظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال، المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعيد فتح باب النظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على المضي فورا في النظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

مشروع القرار (A/55/L.90)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل فيجي لعرض مشروع القرار A/55/L.90.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.90، في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال. ومشروع القرار معنون ''بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية على الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في فيجي في آب/أغسطس ٢٠٠١'' وتشارك في تقديمه الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا والأرجنتين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-46740 (A)
0146740

واسبانيا واستراليا وألمانيا وإندونيسيا وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة والبرتغال وبلجيكا وبنغلاديش وبيلاروس وتايلاند وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وجمهورية كوريا وساموا وسانت لوسيا والسلفدور وشيلي وفانواتو وفرنسا وفنلندا وفيجي وقبرص وقطر وكندا ولكسمبرغ وماليزيا والمكسيك وموريشيوس وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناورو والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة واليابان واليونان.

كذلك أود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديمه: الاتحاد الروسي وأوروغواي وأيرلندا وبربادوس وبلغاريا وترينيداد وتوباغو والدانمرك وسنغافورة والسويد وغيانا والفلبين وكمبوديا ومالطة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيبال.

وأود أن أشكر بكل حرارة الدول الأعضاء على مشاركتها في المشاورات غير الرسمية وعلى اشتراكها في تقديم مشروع القرار.

قبل ١٤ شهرا، في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، داهمت جماعة من الثوار المسلحين مبنى البرلمان بينما كان البرلمان منعقدا واحتجزت الحكومة المنتخبة كرهائن. واحتجزت الجماعة أعضاء الحكومة في الأسر لمدة ٥٦ يوما. لقد شهد بلدي فترة عصيبة ومضطربة جدا في ذلك الوقت مما نتج عنه خروج على القانون وإزهاق بعض الأرواح وتدهور اقتصادي حاد وإلغاء مزعوم للدستور وفرض القانون العرفي وحل الحكومة المنتخبة بينما كانت في الأسر وتغيير الرئاسة وتعيين حكومة مدنية مؤقتة.

ولقد تعهدت الحكومة المؤقتة في البداية بإعادة البلد للحكومة المنتخبة ديمقراطيا خلال إطار زمني مدته عامان. ويسعدني أن أعلن أن من المزمع الآن إجراء الانتخابات في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠١، أي بعد ١٥ شهرا فقط من وقوع الحادث، وهو ما يفي بالإطار الزمني المحدد بعامين. وبذلك نكون قد قطعنا شوطا كبيرا في فترة زمنية قصيرة، من حيث المنظور التاريخي، على طريق العودة بالبلاد إلى الحكم المنتخب.

وإزاء هذه الخلفية دعت حكومة فيجي مراقبين من الأمم المتحدة لرصد الانتخابات وكان تاريخنا في الانتخابات يفضي دائما إلى انتخابات حرة ونزيهة. إلا أن الاهتمام الذي أولاه المجتمع الدولي برفاهية بلدنا والدعم الذي قدمه لنا في هذه الأيام العصيبة جدا – بدلا من التخلي عنا – حمل الحكومة على دعوة مراقبي الأمم المتحدة لحضور الانتخابات والإشراف عليها بغية الحصول على المعلومات بشكل مباشر وكذلك الوقوف على شفافية العملية برمتها.

ونظرا لعزم فيجي على استعاده معايير الديمقراطية والحكم السليم المعتادة عليها أخذت زمام هذه المبادرة لتمكين الأمم المتحدة من التحقق من عودتها إلى الديمقراطية البرلمانية، وبفضل حسن نية الدول الأعضاء وما لها من تأثير تأمل فيجي في أن تستعيد مصداقيتها وسمعتها بين شركائها. وفيجي واثقة من أن وجود مراقبين تابعين للأمم المتحدة سوف يرسل إشارة إيجابية جدا فيما يتعلق بقبول النتائج واستقرار الدولة في المستقبل.

ويوصي وفدي، بالاشتراك مع وفود البلدان الأعضاء المشاركة في تقديم مشروع القرار بأن تعتمده الجمعية بتوافق الآراء.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بالتكلم باسم بلدان محفل جزر المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة في نيويورك: استراليا وبابوا غينيا الجديدة وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناورو

ونيوزيلندا، فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة، في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال، المعنون ''بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية على الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في فيجي في آب/أغسطس ٢٠٠١''، المطروح على الجمعية.

لقد تمت تغطية تاريخ الأحداث التي أدت إلى الانتخابات العامة بشكل جيد في بيان سفير فيجي ولذلك لن أسهب فيها هنا. ويكفي أن أقول إن بلدان محفل جزر المحيط الهادئ اعتراها قلق شديد إزاء الأحداث التي أدت في نهاية المطاف إلى حل الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في أيار/مايو ٢٠٠٠. ولقد اتحد أعضاء المحفل معا في الإعراب عن قلقهم في آخر اجتماع للمحفل عقد في تاراوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، واعترف قادة الدول الأعضاء في المحفل في بيانهم بالحاجة إلى معالجة الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار في المنطقة.

ونرحب بصفتنا مشاركين في تقديم مشروع القرار بالعمل الذي قامت به الإدارة الانتقالية لجمهورية فيجي عندما دعت لإجراء انتخابات جديدة في إطار دستور عام ١٩٩٧ وفتح الانتخابات العامة القادمة، المزمع إجراؤها في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠١، أمام المراقبة الدولية. وهذا العمل الأخير غير مسبوق في تاريخ سياسة منطقة المحيط الهادئ، وهو شاهد على رغبة شعب فيجي في الحكم الصالح من خلال تطبيق الديمقراطية البرلمانية. علاوة على ذلك، نرى توجيه الدعوة إلى مراقبين للأمم المتحدة لرصد الانتخابات بوصفه أسلوبا تثبت به فيجي للمجتمع الدولي التزامها بالعودة إلى الديمقراطية الدستورية.

وبإرسال الأمم المتحدة لمراقبين سوف تعزز الثقة في عملية التصويت وأيضا في نتيجته. ومن الأهمية لمستقبل الاستقرار في فيجي أن يقبل شعب فيجي، من خلال مراقبي الأمم المتحدة، نتيجة الانتخابات بوصفها انعكاسا نزيها لرغبة أغلبية الناخبين.

ختاما لكلمتي، يسعد الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية ذلك التأييد الكبير لمشروع القرار الحالي ونرحب بالعدد الكبير من المشاركين في تقديم المشروع. ويحدونا الأمل بأن يلقى مشروع القرار المطروح أمامنا تأييدا عاما بين أعضاء هذه المنظمة.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، الذي يرحب بالانتخابات العامة في جمهورية جزر فيجي التي ستجرى في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠١. والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا بعودة الديمقراطية الدستورية إلى فيجي. وكما هو الأمر في أي مكان آخر من العالم، فإن السلم والرفاهية في تلك المنطقة تتصل اتصالا وثيقا بوجود ديمقراطيات مستقرة. وإن إجراء انتخابات حرة دورية خطوة أولى وبداية جديدة.

وكلنا نتفهم أن التحول إلى الديمقراطية يتطلب دائما التعاون ومشاركة جميع المواطنين، مع اليقظة وإيلاء اهتمام دائم لضمان احترام القيم الديمقراطية. وتضمن هذه العناصر الأداء الصحيح وسلامة الديمقراطية. ونحن مقتنعون هنا بأن نشر بعثة مراقبي الانتخابات التابعة للأمم المتحدة ستساعد في خلق مناخ من الثقة والسلم.

وهناك دور هام يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي والأمم المتحدة في دعم جهود الحكومات لرفع مستوى العملية الديمقراطية وتعزيزها. وتبعا لذلك يؤيد بقوة الاتحاد الأوروبي مشروع القرار A/55/L.90 ويشترك في تقديمه.

السيد ساتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشيد بالحكومة الانتقالية لجمهورية جزر فيجي لقرارها بإجراء انتخابات عامة في هذه المرحلة المبكرة. وإننا على ثقة من أن الانتخابات التي ستعقد في الفترة من ٢٥

آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ستؤدي إلى تنفيذ ولاية الحكومة الانتقالية وإعادة فيجي إلى ديمقراطية دستورية.

ونرحب بشدة بطلب فيجي كي تقوم الأمم المتحدة بمراقبة الانتخابات القادمة. إن مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/55/L.90 سيستجيب لهذا الطلب وسيمنح الأمين العام ولاية إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبين الانتخابيين، التي لن تكون ذات أثر فعال في رصد الانتخابات العامة فقط، بل ستضمن قبولا سهلا لنتائج الانتخابات من قبل الشعب أيضا. ونؤيد بالكامل مشروع القرار ونشعر بالفخر لأن نكون من بين مقدميه.

وانسجاما مع تأييدنا لمشروع القرار، قررت اليابان تقديم منحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقدارها ٣٧٠ ٠٠٠ دولار لدعم صفقة المساعدة الفنية من أجل الانتخابات المقبلة. وكجزء من هذه المساعدة سيشارك ١٠ مواطنون يابانيون في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية.

إن جمهورية جزر فيجي لديها تجربة بوصفها ديمقراطية دستورية مشفوعة بسجل انتخابات حرة وعادلة. ونأمل بإخلاص أن يساعد مشروع القرار المعروض علينا على استعادة الديمقراطية الدستورية في الجزر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. سنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/55/L.90. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد مصطفى (تكلم بالانكليزية): قبل أن تبت في مشروع القرار A/55/L.90، أود أن أحيط الأعضاء علما بأن اعتماد مشروع القرار لا يترتب عليه تخصيص أية مبالغ إضافية لميزانية السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. سيتم توفير الموارد المطلوبة في إطار الفرع ٣ ''الشؤون السياسية'' للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستقوم الجمعية الآن بالبت في مشروع القرار A/55/L.90، المعنون ''بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية على الانتخابات العامة التي ستجرى في فيجي في آب/أغسطس ٢٠٠١''. أود أن أعلن بأنه منذ تقديم مشروع القرار A/55/L.90، قامت كازاخستان وموناكو بالانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.90؟

اعتمد مشروع القرار A/55/L.90 (القرار ٥٥/٢٨٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم النظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٠١ من جدول الأعمال (تابع)

النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في تمويل التنمية

مشروع القرار (A/55/L.82)

تقرير اللجنة الخامسة (A/55/1019)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أنه خلال الجلسة العادية ٩٧ المعقودة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، قررت الجمعية النظر مباشرة في البند ١٠١ من جدول الأعمال في جلسة عامة.

وفيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية A/55/L.82. وتقرير اللجنة الخامسة عن

الآثار المالية لمشروع القرار A/55/L.82 على الميزانية البرنامجية وارد في الوثيقة A/55/1019.

والآن نبت في مشروع القرار A/55/L.82. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.82؟

اعتمد مشروع القرار (A/55/L.82).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد نافاريت (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يرحب وفد المكسيك باعتماد الجمعية العامة بالاجماع لمشروع القرار (A/55/L.82) المتعلق بمواصلة عملية التحضير للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

إن المؤتمر الذي قررت الجمعية عقده في مونتيري بالمكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ والذي سيتضمن جانبا منه حضور رؤساء الدول والحكومات، سوف يوفر فرصة رائعة لصياغة رد دولي مناسب على تحدي التكافل الاقتصادي العالمي. ويجب أن يكون مثل هذا الرد شاملا وتشاركيا ويجب أن يعتمد على التقارب الكامل لجهود جميع الجهات الفاعلة ذات العلاقة، أي الحكومات والمؤسسات المتعددة والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ومما لا شك فيه أن نجاح مؤتمر قمة مونتيري سيقرر إلى حد كبير الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان مؤتمر قمة الألفية وإمكانية التحقيق الناجح بالفعل لإعلان ريو + ١٠ وبدون تعبئة ملائمة للموارد المالية لن يكون من الممكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

ولكي نفي بالتزامنا لا بد من أن نضاعف جهودنا لضمان الاستمرار في تنفيذ العملية التحضيرية بطريقة بناءة وتقديمه بهدف تحقيق نتائج كبيرة. وينبغي أن تتضمن العملية إسهامات موضوعية هامة تم في تقديمها خلال العملية التحضيرية، بما في ذلك الإسهامات التي أدرجتت مؤخرا في تقرير فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام. وأخيرا ينبغي أن تستفيد العملية من جهود أخرى متعلقة بالموضوع، بما في ذلك التصميم الجديد في مجال التعاون من أجل التنمية الذي أعربت عنه مجموعة الثمانية في جنوه.

ويود وفدي اغتنام هذه الفرصة لحث كل أعضاء المنظمة على إعادة تأكيد التزامهم بعملية تمويل التنمية بعزم وإصرار كاملين، كما دل ذلك اعتماد مشروع القرار ذات الصلة بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠١ من جدول الأعمال.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/55/521/Add.4)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لذلك سوف تقتصر البيانات على تعليلات التصويت.

لقد تم توضيح مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصية اللجنة الخامسة داخل اللجنة وهي متجسدة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، أقرت الجمعية العامة بأن:

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

هل لي أن أذكر أيضا الوفود بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر مدة تعليلات التصويت على ١٠ دقائق؟

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخامسة أود أن أبلغ الممثلين بأننا سوف نشرع في البت بنفس الأسلوب الذي اتبع في اللجنة.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

ولقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.